



Middle East Forum  
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES



# الکرد في سوريا من الفيدرالية إلى اللامركزية الإدارية

يعتبر **منتدى الشرق الأوسط** أن المعلومات والآراء الواردة في الدراسات والأبحاث المنشورة معبرة عن آراء كتابها،

ولا تعبر عن رأي المنتدى، وعليه يتحمل الباحث كامل المسؤولية القانونية عن المحتوى الذي ينشره

[www.policiesforum.me](http://www.policiesforum.me)



## Middle East Forum For Policies and Future Studies

The Middle Forum for Policies and Future Studies supports pluralistic approach to future studies and promotes human rights sensitive policies and works on advising stakeholders on a strategic level all over the Middle East region. It is composed of Arab and International political, diplomatic and academic figures who want to become a leading center in the area of future studies at regional and international level and to institutionalize prospective thinking in decision making, priority setting, peace building, good governance, planning, as well as research and development.

### منتدى الشرق الأوسط للسياسات ودراسات المستقبل

مؤسسة دراسات وأفكار، تهتم بشؤون وقضايا الشرق الأوسط، تعنى بصناعة وتطوير الأفكار والسياسات العامة ودعم عمليات اتخاذ القرار واستشراف المستقبل وبناء الخطط الاستراتيجية المناسبة له، والعمل على إيجاد أفكار إبداعية وطول فعالة للمشكلات والأزمات المتنوعة التي تواجهها المنطقة من خلال بناء جسور معرفية وتقنية ورقابية للمؤسسات الحكومية والخاصة والمجموعات والأفراد مع تطوير آليات التفاعل والاتصال فيما بينها. كما تعمل على حل النزاعات والأزمات القديمة أو الناشئة، من خلال بناء جسور سلام ومفاوضات، وإدارة الحوارات الثقافية والسياسية، وتعزيز مهام الدبلوماسية الإنسانية اللازمة لذلك، سعياً لضمان التقدم والتنمية للمنطقة وشعوبها، ودعم الأمن والسلام العالميين. تعمل المؤسسة على بناء وتطوير استراتيجيات السلام ووسائل تحقيق العدالة، ونشر الوعي الإنساني وترسيخ مفاهيم المواطنة والثقافة المدنية، وتطوير آليات التعبير عن الرأي، وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، والمساهمة في تشكيل الرأي العام وبناء مساحات آمنة للحوار والاختلاف، وتمكين المرأة وتعزيز مكانتها في الدول والمجتمعات، وتقديم الدراسات والأبحاث اللازمة لحل المشكلات الاجتماعية المستعصية والمزمنة، ونشر الوعي التنموي في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لا سيما بين شعوب البلدان التي أرهقتها الحروب والأنظمة الشمولية، والمساهمة من خلال خبراء ومختصين في صياغة عقد اجتماعي جديد في تلك الدول يعيد الاعتبار لمفهوم المواطنة والدولة وما لهما من حقوق وما عليهما من واجبات، لضمان الاستقرار والإنماء المستدامين في منطقة الشرق الأوسط.

[www.policiesforum.me](http://www.policiesforum.me)

[info@policiesforum.me](mailto:info@policiesforum.me)

+0908508403999

MEPoliciesforum

## عبد الرحيم محمد سعيد

(باحث في الشؤون الكردية)



يحمل إجازة جامعية من كلية الآداب قسم اللغة العربية في جامعة حمص، ويحضر ماجستير في تخصص الدراسات اللغوية. عمل في مجالي الإعلام والأبحاث مع عدد من المؤسسات الإعلامية والمراكز البحثية منذ عام ٢٠١٣، وله عدة دراسات منشورة في عدد من المراكز، منها: مركز الجزيرة للدراسات، مركز جسور للدراسات، وغيرها.



Middle East Forum  
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES



Middle East Forum  
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

## المحتويات

5.....	المقدمة
6.....	أكراد سوريا قبل الثورة السورية
9.....	أكراد سوريا بعد الثورة
13.....	مشاريع كردية في سوريا
13.....	الأكراد والإدارة الذاتية
14.....	إدارياً
14.....	عسكرياً وأمنياً
16.....	اقتصادياً
16.....	خدمياً
17.....	التربية والتعليم
19.....	سياسياً
20.....	الأكراد والفدرالية
23.....	العودة للإدارة الذاتية
25.....	المفاوضات مع النظام على إدارة محلية
28.....	الخاتمة
30.....	المصادر و الملحقات



Middle East Forum  
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

## المقدمة :

شهد تاريخ الكرد في سوريا تفاوتاً واضحاً في المطالب القومية للكرد السوريين تزامناً مع تغيير الحقب السياسية في سوريا، والحكومات التي حكمت البلاد، منذ الاستقلال وحتى اليوم، ويظلّ التغيير الأبرز هو الذي حصل بعد الثورة السورية، لأنّ المطالب تراكمت بتطبيقات عملية جغرافياً وسياسياً، ولا سيما بعد سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي PYD على مناطق عفرين وشرق الفرات، والبدء بتطبيق مشاريعه على الأرض.

تفاوتت هذه المشاريع لتصل في ذروتها تصاعدياً إلى إعلان مشروع الفدرالية عام 2016، والبدء بخطوات جديدة لتطبيقها على الأرض، ولتعود تنازلياً مرة أخرى لتصل إلى التفاوض على نوع من اللامركزية مع النظام السوري من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي، أو مع المعارضة السورية من قبل المجلس الوطني الكردي، وهذه التغييرات جاءت بتأثير عوامل عسكرية، وسياسية من جهة، وعوامل متعلقة بطبيعة المنطقة - جغرافياً وديمغرافياً- التي كانت ساحةً لهذه المشاريع من جهة ثانية.

تعتبر دراسة هذه القضية ذات أهمية لمعظم الجهات السياسية والعسكرية - الدولية والمحلية - الفاعلة في سوريا، وذلك لتتمكن تلك القوى من التعامل بشكل سليم مع القضية الكردية في سوريا، والتي سيكون حلّها بطرق سلمية خطوة مهمة، بل وأساسية لإيجاد حل دائم للوضع الحالي في سوريا مستقبلاً، وإنشاء نظام سياسي جديد يرضي كافة أطراف ومكونات الشعب السوري، والابتعاد عن خلق مشاكل مستقبلية مع أي مكون سوري مثلما فعل نظام الأسد وحزب البعث خلال سنوات حكمهم.

اعتمدنا في هذا البحث مصادر معلومات مباشرة من قبل الكاتب (مقابلات، ومشاهدات شخصية)، بالإضافة لتقارير إعلامية ذات مصداقية، وشهادات حية من المناطق ذات الأغلبية الكردية، وكذلك البيانات الرسمية للأحزاب والهيئات، والبرامج السياسية لبعض الأحزاب التي استشهدنا بها ضمن البحث.



Middle East Forum  
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

## أكراد سوريا قبل الثورة السورية :

لا توجد حتى اليوم إحصائيات دقيقة، وذات مصداقية عن عدد الكرد في سوريا، ولكن تختلف الأرقام بين (١,٥ - ٢,٥) مليون كردي في سوريا، يتوزعون في منطقة الجزيرة العليا على الحدود التركية، ومنطقة كوباني، وعفرين، بالإضافة لتجمعات الكرد في حلب ودمشق. لا يمكن دراسة وضع الكرد في سوريا قبل ثورة ٢٠١١ كحقيبة سياسية أو تاريخية واحدة، فالوضع الكردي في سوريا مختلف جذرياً بين الحقيبة التي استلم فيها حزب البعث السلطة في سوريا أي بعد عام ١٩٦٣، وحقيبة ما قبل حزب البعث أي قبل عام ١٩٦٣.

لم تكن في سوريا قبل استلام حزب البعث للسلطة قضية كردية بالشكل الذي هي عليه الآن، ولم يكن للكرد في سوريا مطالب قومية خاصة تصل لدرجة المطالبة بالفدرالية أو الحكم الذاتي، باستثناء بعض المطالب من قبل شيوخ عشائر ووجهاء بالحصول على إقليم كردي بحكم ذاتي من الفرنسيين، ولكنها بقيت محاولات غير منظمة، رفضها وجهاء آخرون أصروا على البقاء مرتبطين مع دمشق؛ وفي نفس الوقت لم يتم حرمان الكرد في تلك الحقيبة -أي ما قبل حزب البعث والأسد- من حقوقهم المدنية والسياسية كما حصل في حقبته حزب البعث لاحقاً، كما استلم بعض الكرد السوريين مناصب قيادية كبيرة في الدولة السورية حينها، مثل: (حسني الزعيم) الذي حظي بدعم شعبي واسع في بدايات تسلمه للسلطة بعد الانقلاب، (فوزي السلو) الذي ترأس الجمهورية السورية بين عامي ١٩٥١ - ١٩٥٣، (محسن البرازي) الذي كان رئيساً للوزراء أثناء حكم حسني الزعيم؛ دون أن يسبب كون هؤلاء أكراداً أيّة مشاكل ضمن السلطة أو بين الشعب السوري.

تأسس أول حزب كردي في سوريا عام ١٩٥٧ متأثراً بالحركة الكردية في تركيا آنذاك، وتمّ إجبار الحزب على حل نفسه عام ١٩٥٨ بعد الوحدة مع مصر، ولكن الحزب لم يحل نفسه، فتم اعتقال عدد من قياداته بين عامي ١٩٥٩ - ١٩٦١ أي خلال أعوام الوحدة مع مصر، وحكم جمال عبد الناصر.







Middle East Forum  
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

بدأت التغييرات الجذرية تحدث منذ عام ١٩٦١ أي بعد الانقلاب الذي ألغى الوحدة مع مصر، وتمّ تغيير اسم الدولة لتصبح (الجمهورية العربية السورية) بدلاً عن (الجمهورية السورية)، واتّخاذ الحكومة قراراً بإجراء «الإحصاء الاستثنائي» في منطقة الجزيرة، والتي حرم بموجبها آلاف الكرد من الجنسية، ليتضرر فيما بعد مئات الآلاف من هذا القانون بسبب التزاوج والولادات<sup>٣</sup>، كما تم تنفيذ ما يسمى شعبياً بـ «الحزام العربي» تحت مسمى الإصلاح الزراعي – لم يتم تنفيذه عملياً حتى عام ١٩٧٤ -<sup>٤</sup>، وبعد استلام حزب البعث للسلطة ازدادت الإجراءات التعسفية بحق الكرد في سوريا وتم منع التحدث باللغة الكردية في الدوائر الرسمية، ومنع تعلّمها، وتعليمها في المعاهد الخاصة أو المدارس الحكومية، ولم يتم السماح لهم بالاحتفال بعيد نوروز إلا بعد عام ١٩٨٤ وضمن إجراءات أمنية مشددة.

ازدادت الإجراءات الاستثنائية بحق الكرد في سوريا في حقبة حزب البعث بعد أن قام الحزب بتثبيت نفسه بالسلطة، واعتمد شعار «العروبة» لضمان بقائه في السلطة، وتمّ حرمان الكرد من التطوع في الجيش السوري، وأطلقت الحكومة يد الفروع الأمنية في مناطق الكرد لتصبح المناطق الكردية بالنسبة لبعض ضباط وعناصر الأمن بمثابة «دول الخليج» ومصدراً للشراء، بسبب الرشاوى والأتاوات التي كانوا يأخذونها من السكان دون أي رادع<sup>٥</sup>.

اندلعت في ١٢ آذار عام ٢٠٠٤ انتفاضة شعبية في مناطق الأكراد، بسبب مقتل عدد من الكرد في مدينة القامشلي بعد مباراة لكرة القدم، والرد العنيف لعناصر الأمن على مشجعين أكراد، وعلى إثر الانتفاضة التي قتل فيها ما يقارب ٣٥ شخصاً قامت الفروع الأمنية باعتقال آلاف الأشخاص في المدن الكردية، ومدينتي دمشق وحلب، وتمّ إطلاق سراح جزء منهم بعد عدة أيام، وبقي المئات معتقلين لعدة أشهر.

اختطفت الفروع الأمنية الشيخ معشوق الخزنوي في ١٠ أيار ٢٠٠٥، بسبب مواقفه المعادية للنظام والمطالبة بمنح الكرد حقوقهم، ويعتبر الخزنوي شخصية اجتماعية وسياسية لها مكانتها في المجتمع الكردي السوري، وبعد ما يقارب ثلاثة أسابيع من اختطافه وُجِدَتْ جثته مرمية في منطقة ريفية قرب دير الزور، وإثر ذلك اندلعت احتجاجات شعبية ضد النظام الذي اعتقل العشرات، وحكم على عدد منهم بالسجن لعدة سنوات.

وفي عام ٢٠٠٨ أصدر بشار الأسد المرسوم ٤٩ والذي منع بموجبه بيع العقارات والأراضي الزراعية في المنطقة الكردية إلا بعد موافقة معظم الفروع الأمنية، ووزارتي الداخلية والدفاع، تسبب هذا القرار بوقف عجلة الاقتصاد وانتشار البطالة، وهاجرت آلاف العوائل لمدن دمشق وحلب وحمص وغيرها للعمل وتأمين معيشتهم.

منذ استلام حزب البعث للحكم في سوريا بدأ الكرد بسبب الإجراءات الاستثنائية في مناطقهم بالإحساس بوجود تمييز قومي ضدهم، يستهدف انتماءهم القومي وليس انتماءهم الوطني، لذلك بدأت الأحزاب الكردية بتنظيم عملها بشكل أكبر، ووضعت برامجها السياسية المطالبة بإزالة هذا التمييز القومي.

لم تكن مطالب معظم الأحزاب الكردية في سوريا تتجاوز المطالبة بـ «الاعتراف الدستوري بحقوق الشعب الكردي في سوريا» و «إلغاء القوانين الاستثنائية» و «منح الجنسية للمجردين منها»، والسماح بتعليم اللغة الكردية وتعلّمها، باستثناء حزب يكي تي الكردي في سوريا الذي طالب في مؤتمره السادس عام ٢٠٠٩ بمنح الكرد في سوريا حكماً ذاتياً، ولم ترفع الأحزاب الكردية حينها سقف مطالبها لأسباب عدة، أهمها :

● **الخوف من القبضة الأمنية للنظام، وردة الفعل العنيفة على مطالب قد يجدها النظام محاولة للانفصال، أو يجد فيها خطورة على استمراريته في الحكم**

● **ارتباط عدد من الأحزاب الكردية في سوريا مع أحزاب كردستانية أخرى كانت على وئام مع نظام الأسد، فقد كان نظام الأسد على علاقة جيدة مع حزب العمال الكردستاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي تأسس في دمشق وكان يترأسه جلال الطالباني ، ولم تكن علاقته سيئة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يترأسه مسعود البرزاني، ومعظم الأحزاب الكردية في سوريا كانت تدور في فلك هذه المعسكرات الثلاث.**

● **عدم وجود رغبة لدى معظم الأحزاب الكردية في سوريا في الحصول على الفدرالية أو الحكم الذاتي إلا بعد تجربة إقليم كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣، حيث أصبحت تلك التجربة مصدر إلهام لمعظم الأحزاب الكردية في سوريا وغيرها لتحقيق تجربة مشابهة لتجربة إقليم كردستان.**

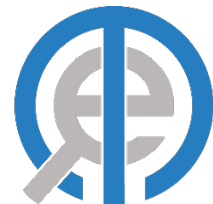


## أكراد سوريا بعد الثورة :

شارك كرد سوريا في الثورة التي بدأت في آذار ٢٠١١ منذ بداياتها، ففي الأول من نيسان ٢٠١١ شهدت مدينتا القامشلي وعامودا مظاهرات مناهضة للنظام، وتبعتها بعد ذلك المدن الأخرى مثل الدرياسية، وديرك، وكوباني، وعفرين... إلخ، وحاول النظام السوري عن طريق بعض الأحزاب الكردية، والشخصيات الاجتماعية المقربة منه إيقاف المظاهرات، ونشر فكرة أنّ السوريين في المناطق الأخرى لم يتضامنوا مع الكرد في انتفاضة ٢٠٠٤ وفي مظاهراتهم بعد اغتيال الشيخ معشوق الخزنوي، وذلك للتخفيف من حدة المظاهرات والمشاركة الشعبية فيها، إلا أنّ هذه الأفكار لم تنجح في إيقاف الكرد السوريين عن المطالبة بإصلاحات جذريّة وجديّة في سوريا، والتفاعل مع الثورة السورية سواء بشعاراتها أو مطالبها أو التضامن مع المدن والبلدات التي شهدت ارتكاب مجازر من قبل النظام، واستمر الكرد ولا سيما المجموعات الشبابية بتنظيم المظاهرات والاعتصامات والفعاليات المشاركة في الثورة.



تجدر الإشارة إلى أنّه خلال حقبة حزب البعث كان هناك نشاط للأحزاب الكردستانية في سوريا، ولكن ضمن ضوابط أمنية وسياسية كان النظام السوري قد رسمها لهم بدقة، فقد سمح النظام لحزب العمال الكردستاني بالعمل بحرية وتجنيد الشباب للقتال في صفوفه، لأنّ حزب العمال الكردستاني لم تكن لديه أهداف سياسية بخصوص سوريا وأكرادها من جهة، وليستخدمها الأسد في صراعه مع تركيا من جهة ثانية، وكذلك سمح النظام لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي كان يتزعمه (جلال الطالباني)، والحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه (مسعود البرزاني) بفتح مكاتب للحزب في دمشق ومناطق أخرى، وذلك بسبب خلافات نظام الأسد مع نظام صدام حسين حينها، ولكن الحزبين كانا يعملان وفق ضوابط أمنية محددة تمنعهم من التواصل بحرية مع فروعهم، أو الأحزاب المرتبطة بهم في سوريا.





Middle East Forum  
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

تغيّرت سياسة النظام مع الكرد السوريين بعد الثورة فلم يجابه المظاهرات بالعنف كما كان يفعل في المناطق السورية الأخرى، وأصدر عدة قرارات منها إعادة الجنسية لغالبية المجردين منها<sup>7</sup>، وإلغاء المرسوم ٤٩ لعام ٢٠٠٨ والذي كان يمنع بيع العقارات بدون موافقة الفروع الأمنية ووزارتي الداخلية والدفاع، رغبةً منه في جذب الشارع الكردي وإيقاف زخم المظاهرات التي كانت تزداد، وإظهار الثورة على أنها احتجاجات طائفية لطائفة معينة، وليست سوريةً لجميع السوريين.

حاول النظام إيقاف الأصوات المؤثرة في الشارع الكردي السوري فقام باغتيال مشعل التمو في ٢٠١١/١٠/٧، واعتقل جميل عمر رئيس (اتحاد القوى الديمقراطية الكردية) في مدينة القامشلي بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٣ وكذلك اعتقل الحقوقي حسين عيسو (وهو كاتب وصحفي) في مدينة الحسكة بتاريخ ٢٠١١،/٩/٣ والأخيران مازالا مجهولي المصير حتى اليوم.

تأسس (المجلس الوطني الكردي في سوريا) في ٢٠١١ /١١/١٠، من مجموعة من الأحزاب الكردية، ولكنّه لم يكن يمتلك القوة الكافية لإدارة المناطق الكردية التي أحدث فيها النظام فراغاً أمنياً، وخدمياً، وسياسياً من جهة، ولم يجد فيه النظام الحليف المأمول والمناسب ليسلمه هذه المناطق بسبب ارتباطاته مع إقليم كردستان العراق والأخير يعتبر حليفاً لتركيا من جهة أخرى، مما دفع النظام للاعتماد بشكل رئيسي على حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري حزب الاتحاد الديمقراطي حيث كانت كوادره قد بدأت بالعودة لسوريا والعمل من جديد منذ أيار ٢٠١١ بعد أكثر من ١٠ سنوات من حظر الحزب ونشاطاته في سوريا.



Middle East Forum  
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

لم يشارك حزب الاتحاد الديمقراطي في تأسيس المجلس الوطني الكردي بسبب خلافات على نسبة المقاعد، فقام الحزب بتأسيس (مجلس شعب غرب كردستان) ليقوم الأخير بدوره بتأسيس عدة مؤسسات خدمية واجتماعية كان أهمها « دار الشعب» وكانت تقوم بمهام مشابهة لمهام البلدية في كل مدينة، ومنحها النظام مهمة توزيع الخدمات كالمازوت والبنزين والغاز والخبز، وأسس (دار المرأة) الخاص بأمور المرأة وما يتعلق بها، وفي عام ٢٠١٢ تمّ تأسيس وحدات حماية الشعب، وقوات الاسايش.

بدأ النظام بتسليم المناطق الكردية إلى حزب الاتحاد الديمقراطي بدءاً من مدينة كوباني وذلك بعد سيطرة فصائل من المعارضة على مناطق من ريف حلب، وتلاها تسليم مقرات في مدينة عفرين، وبعد سيطرة فصائل من المعارضة السورية على مدينة رأس العين في نوفمبر ٢٠١٢ بدأ النظام بتسليم مناطق الجزيرة تدريجياً إلى حزب الاتحاد الديمقراطي ومؤسساته الأمنية، وفي عام ٢٠١٣ أصبحت معظم المناطق الكردية خاضعة لسيطرة الحزب الذي بدأ بالتضييق على المجموعات الشبابية والمتظاهرين ضد النظام، وانتهت المظاهرات بشكل كامل بعد «مجزرة عامودا» التي ارتكبتها مسلحون تابعون لحزب الاتحاد الديمقراطي في ٢٧ / ٦ / ٢٠١٣ عندما أطلقوا النار على مظاهرة سلمية كانت تطالب بإطلاق سراح المعتقلين من سجون الحزب.<sup>8</sup>

المجلس الوطني الكردي لم ينضم لأي تكتل من تكتلات المعارضة السورية حتى عام ٢٠١٣، حين أصبح ممثلو المجلس الوطني الكرد الأحد عشر أعضاء رسميين في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية اعتباراً من ١٠ نوفمبر تشرين الثاني ٢٠١٣ بعد التصويت على عضويتهم، أمّا حزب الاتحاد الديمقراطي فقد انضم لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي التي تأسست في ٦ / ١٠ / ٢٠١١، وأصبح صالح مسلم نائباً لرئيس الهيئة، وبقي فيها حتى مؤتمر الرياض الأول عام ٢٠١٥ حيث انسحب الحزب من الهيئة بسبب تهميش الحزب بعدم دعوته لمؤتمر الرياض، وبعدها أسس الحزب (مجلس سوريا الديمقراطي) ليكون مظلة سياسية للأحزاب والشخصيات المقربة منه على مستوى سوريا، وليس فقط المناطق الخاضعة لسيطرته، واعتبرها الحزب بديلاً عن هيئة التنسيق، والائتلاف الوطني، وبعدها أعلنت قوات سوريا الديمقراطية التي تأسست في أكتوبر ٢٠١٥ أنّها تعتبر (مجلس سوريا الديمقراطي) مظلة سياسية لها.



Middle East Forum  
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

بدأ سقف المطالب الكردية يرتفع بعد الثورة السورية بسبب غياب القبضة الأمنية من جهة، وتأثير الأحزاب الكردية بقوى إقليمية ودولية، وكردستانية من جهة أخرى، فجميع أحزاب المجلس الوطني الكردي متأثرة بإقليم كردستان الذي أعطى الضوء الأخضر لهم لتبني الفدرالية كمطلب سياسي؛ وكذلك حزب الاتحاد الديمقراطي مرتبط بحزب العمال الكردستاني، وتضيف الأحزاب الكردية سبباً آخر وهو أن أطراف المعارضة السورية منذ بدء الثورة لم تتخذ مواقف إيجابية تجاه القضية الكردية في سوريا، وهذا استدعى تخوفاً من تلك الأحزاب من تكرار تجربة حقبة حزب البعث في التعامل مع القضية الكردية.

حالياً معظم الأحزاب الكردية تطالب بأن تكون سوريا «دولة اتحادية فدرالية»، ولكن نظرتهم لهذه الفدرالية تختلف، فالمجلس الوطني الكردي يطالب بفدرالية قومية للأكراد في مناطقهم،<sup>10</sup> ويرفض مصطلح «شرق الفرات»، أو «شمال وشرق سوريا» كمصطلح جغرافي يعبر عن منطقة واحدة، فهو يرى أن المناطق الكردية في سوريا مناطق متلاصقة مع أجزاء كردستان الأخرى، وهي امتداد جغرافي لها، تحت اسم «كردستان سوريا»، بينما تنازل حزب الاتحاد الديمقراطي عن مبدأ الدولة القومية، ويطالب بفدرالية جغرافية في مناطق شمال وشرق سوريا، أو إدارات ذاتية تطبق فيما بينها مبدأ الأمة الديمقراطية.<sup>11</sup>

يبدو عملياً أن تحقيق الفدرالية بنوعها أمر بالغ الصعوبة بسبب الأوضاع الجيوسياسية الحالية في سوريا وشمال شرق سوريا خاصة، فتركيا من جهة رافضة لأي شكل من أشكال الفدرالية القومية لأكراد سوريا أو لأية فدرالية جغرافية على حدودها مع سوريا لأنها تراها خطراً على أمنها القومي، و المعارضة السورية من جهة ثانية بمعظم أطرافها رافضة للفدرالية، وتشكك في نوايا الكرد المطالبين بالفدرالية، وتعتبرها خطوة نحو الانفصال، وهذه المعارضة هي التي تسيطر حالياً على منطقة عفرين ورأس العين، لذلك فالأفضل أن تتفق الأحزاب الكردية على مطالب واقعية قابلة للتطبيق في الجغرافية السورية، وتكون مقبولة من قبل السوريين في المناطق الأخرى، ومن الخطأ ربط مصيرهم بمصير الكرد في دول أخرى، أو ربط مطالبهم بمطالب أحزاب كردية غير سورية قد لا تعي بالضبط الحالة السورية وخطارتها جغرافياً وسياسياً.



## مشاريع كردية في سوريا :

طبّق الأكراد حتى اليوم ٣ مشاريع بطابع سياسي، وجغرافي، وإداري مختلف ظاهرياً، وبأسماء مختلفة، وجميع هذه المشاريع طبقها حزب الاتحاد الديمقراطي وحلفاؤه، ووحدات حماية الشعب، لذلك تشابهت معظم هذه المشاريع في تطبيقاتها العملية من الناحية الإدارية إلى حد كبير يصل لدرجة التطابق، أمّا المجلس الوطني الكردي فقد بقي مشروعه ومطلبه بأن تكون سوريا دولة اتحادية وأن يكون للكرد فدرالية قومية في سوريا مجرد مشروع نظري بسبب عدم قدرته على تطبيقه وعدم امتلاكه لقوة عسكرية أو حليف دولي يساعده في تطبيق مشاريعه، وبسبب استئثار حزب الاتحاد الديمقراطي بإدارة واقتصاد المنطقة الكردية لنفسه.

بدأ حزب الاتحاد الديمقراطي بتطبيق مشروع الإدارة الذاتية المؤقتة، ولكنه لاحقاً ألغى مصطلح المؤقتة من تسمية مشروعه، وفي عام ٢٠١٦ أعلن عن مشروع الفدرالية وخطى عدة خطوات عملية نحو تطبيق المشروع، وأخيراً أعلن مشروع الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وسناقش كل مشروع على حدة، للإحاطة به، ولمعرفة الأسباب التي وقفت وراء تطبيق المشروع، ولماذا لم تتصف تلك المشاريع بالديمومة والاستمرار.

## الأكراد والإدارة الذاتية :

بعد سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي على معظم المناطق الكردية في سوريا، أعلن في نوفمبر ٢٠١٣ عن مشروع «الإدارة الذاتية المؤقتة»، - حذف لاحقاً مصطلح المؤقتة من التسمية - وفي يناير ٢٠١٤ أعلن عن تأسيس ثلاث مقاطعات/كانتونات وهي (الجزيرة، كوباني، عفرين) وأعلن عن تأسيس ٣ مجالس تشريعية، و٣ مجالس تنفيذية، بطريقة التعيين وليس الانتخاب، لإدارة هذه الكانتونات.

رفض المجلس الوطني الكردي إعلان الإدارة الذاتية، واعتبرها خطوة فردية، ومخالفة لاتفاقات هولير ١ (حزيران ٢٠١٢) وهولير ٢ (ديسمبر ٢٠١٣) بين الطرفين،<sup>12</sup> أمّا النظام السوري فلم يعلن حينها أي موقف رافض لإعلان الإدارة الذاتية، ويمكن تعليل ذلك بالعلاقات الجيدة التي كانت بين الطرفين آنذاك، بل وتعدت ذلك لقيام النظام السوري بتدريب بعض موظفي الإدارة الذاتية على الروتين الإداري وكيفية تسيير المعاملات ضمن المؤسسات التي أسستها حديثاً.<sup>13</sup>



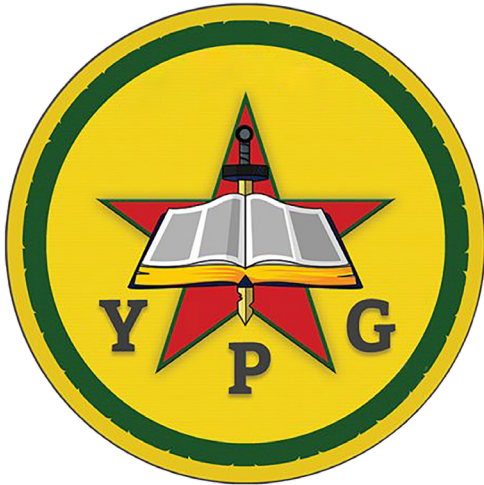
Middle East Forum  
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

ولفهم واقع الإدارة الذاتية بشكل أدق يمكننا مناقشته من عدة نواح، لأنه المشروع الأول والذي بُنيت عليه بقية المشاريع، كما أنّ المشاريع التي تلتها حافظت بشكل كبير على النظام الإداري والاقتصادي والعسكري للإدارة الذاتية ولم تغير منها الكثير :

## • إدارياً :

بعد إعلان الإدارة الذاتية، بدأت تدريجياً بتأسيس مؤسسات شبه حكومية تقوم بتسيير الأمور بطريقة روتينية شبيهة إلى حد كبير بالطريقة المعمول بها عند النظام، ولكن تحت رقابة وسلطة شخص يتم فرزها من قبل حركة المجتمع الديمقراطي غالباً، يُسمى (الكادرو) وهو عادةً مقاتل سابق ضمن صفوف حزب العمال الكردستاني، ولا يمكن تسيير أي معاملة أو قرار ضمن الهيئة أو المؤسسة دون موافقته، لذلك بقيت معظم تلك الأجسام الإدارية ومن يديرها من الكرد السوريين مجرد أجيال شكلية خاضعة عملياً لقرار (الكادرو) وهو غالباً شخص ليس له خبرة في شؤون المؤسسة التي يديرها، وتكون معظم قراراته نابعة من خلفيات سياسية وأمنية، وليست إدارية. بقيت معظم مؤسسات النظام الخدمية بعد إعلان الإدارة الذاتية تعمل من مراكزها السابقة، ولكن تدريجياً بدأت الإدارة الجديدة تستحوذ على المراكز والمرافق العامة والخدمية، وأبقت على موظفي النظام ضمن مكاتب مخصصة لهم ولكن بصلاحيات محدودة، باستثناء عدد من مؤسسات النظام التي بقيت تعمل بصلاحيات كاملة مثل (السجل المدني، المحاكم)<sup>14</sup>

## عسكرياً وأمنياً :



## وحدات دهاية الشعب

قبل تأسيس الإدارة الذاتية كان الحزب قد شكل فصيلاً عسكرياً باسم وحدات حماية الشعب، وفصيلاً أمنياً باسم الاسايش، عملياً المنطقة كانت تحكم عن طريق القيادات العسكرية بالدرجة الأولى، ومعظم قيادات الإدارة الذاتية ذوو خلفية عسكرية سابقة مع حزب العمال الكردستاني، وبعد إعلان الإدارة الذاتية بقيت وحدات حماية الشعب محتفظة بصفتها كأعلى سلطة في المنطقة يحق لها ما لا يحق لغيرها.





Middle East Forum  
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

ازدادت وحدات حماية الشعب قوةً في العدد والعتاد بعد تأسيس قوات سوريا الديمقراطية وتلقيها الدعم من التحالف الدولي، وسيطرتها على مناطق واسعة من محافظات الرقة والحسكة ودير الزور وحلب، وبالتالي ازداد انخراط وتطوع العرب فيها لأسباب مادية بسبب انتشار البطالة واقتصار العمل على التطوع والقتال ضمن قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب التي أصبحت تدفع مبلغاً يقارب الـ ٢٠٠ دولار شهرياً للمتطوعين، ولأسباب أخرى تتعلق برغبة بعض العشائر الانتقام من داعش كعشيرة الشعيطات.

فرضت الإدارة الذاتية في عام ٢٠١٤ التجنيد الإجباري تحت مسمى «واجب الدفاع الذاتي» ورفعت مدة التجنيد تدريجياً لتصل من ٦ أشهر في بداية فرض القرار إلى ١٢ شهراً في آخر تعديل للقرار، وتسبب قانون التجنيد بهجرة عدد كبير من الشباب الذين خافوا من زجهم في معارك مع داعش، أو فصائل المعارضة، بالإضافة لهجرة الشباب الذين يرفضون القتال تحت راية حزب الاتحاد الديمقراطي، ولا سيما أنصار المجلس الوطني الكردي، وفي عام ٢٠١٩ قام مكتب الدفاع التابع للإدارة الذاتية بتوحيد مواليد المطلوبين للتجنيد بمواليد عام ١٩٩٠ وإعفاء مواليد ما قبل هذا التاريخ.

تتولى الأسايش -الأمن الداخلي- مهمة الأمن في مناطق الإدارة الذاتية، ويتبع لها عدد من القوى الفرعية (شرطة المرور/الترافيك، النجدة، قوات مكافحة الإرهاب HAT)، رغم أن الأسايش تعتبر نفسها قوة محايدة وغير مسيئة غير أنها عملياً تابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي وتعتبر القوة الحامية لمصالحها وأمنها، فاعتقلت المعارضين للحزب والإدارة الذاتية، وفي نفس الوقت لم تعتقل الأسايش الشباب الذين أحرقوا مكاتب المجلس الوطني الكردي وأحزابه، ولم تعتقل الأشخاص الذين اعتدوا بالضرب على أعضاء الأحزاب المعارضة، وأحرقوا مكاتبهم.

عملياً يمكن القول أن وحدات حماية الشعب والأسايش كانتا قوتين لحماية حزب الاتحاد الديمقراطي ومصالحه وأنصاره، ولم تسمح تلك القوى لأي حزب أو كتل سياسي بفتح مكاتبه في المناطق التي انتزعتها من داعش بدعم التحالف الدولي سوى حزب الاتحاد الديمقراطي والتابعين له، واعتقلت المعارضين للحزب، وأغلقت مكاتب الأحزاب غير المرخصة من الإدارة الذاتية، ومن جهة أخرى نجحت وحدات حماية الشعب والأسايش في ضبط الجانب الأمني والعسكري في مناطقها ومنعت الفوضى الأمنية، وانتشار فوضى السلاح.





اعتمدت الإدارة الذاتية في تمويل هيئاتها ومشاريعها على عدد من المصادر أهمها النفط، والغاز،<sup>15</sup> إذ سيطرت على معظم حقولهما في شمال وشرق سوريا، وبدأت ببيع النفط خاماً للحرّاقات البدائية، بالإضافة لتكثيره في حرّاقات تابعة لها وبيع مشتقاته داخل مناطقها، وخارجها، حيث تبيعه للنظام السوري، بالإضافة لورود معلومات عن تهريبه للعراق عن طريق معبر مع منطقة شنكال، وتعتبر أيضاً عوائد المعابر وخاصة معبري (سيمالكا) و(الوليد) وما تفرضه من ضرائب على المواد المستوردة والمصدرة مصدراً رئيسياً لتمويل مشاريعها ومؤسساتها، فقد فرضت عدة ضرائب على السكان مثل (ضريبة الدخل، ضرائب تسجيل المركبات، ترخيص المحلات سنوياً، ...إلخ)، ولاحقاً أصبحت المنظمات الدولية الإنسانية مصدراً من مصادر ضخ الأموال لمناطق الإدارة الذاتية، وكذلك أصبحت المنظمات تمول عدداً من مشاريع البلديات والهيئات التابعة للإدارة الذاتية. وتعمل في مناطق الإدارة الذاتية عشرات المنظمات الدولية بميزانيات تصل لملايين الدولارات سنوياً تنفقها في مشاريع البنية التحتية والإغاثة وإعادة الإعمار والتنمية الزراعية.

ينتشر الفساد المالي في معظم مؤسسات وهيئات الإدارة الذاتية، ولا توجد آلية واضحة لصرف الأموال التي تجنيها الإدارة من النفط والغاز والمعابر والضرائب، والتي يتم صرف معظمها عن طريق الكوادر الذين لا يخضعون لرقابة أو محاسبة، وقد أثر ذلك بشكل كبير على جودة ونوعية المشاريع والخدمات التي تنفذها تلك المؤسسات والهيئات، فمعظمها لا تلبي الاحتياجات التي أنشأت وأُسست من أجلها بسبب عدم التقيد بمواصفات وضوابط الجودة التي يحتاجها المشروع للاستمرار والديمومة.

## • خدمياً :

لم يتطور قطاع الخدمات كثيراً في ظل الإدارة الذاتية، وبقيت المؤسسات القديمة تعمل ولكن بكوادر جديدة تم تعيينهم من قبل الإدارة الذاتية، ومعظمهم لا يمتلكون خبرة في القطاع الخدمي الذي يشرفون عليه، وبالاعتماد أيضاً على المعدات والمؤسسات التي استلمتها من النظام ولم تطور فيها شيئاً، فعلى سبيل المثال إنتاج الكهرباء مازال كما كان أيام النظام يعتمد على عنفات قديمة، وسدا تشرين والفرات ولم تطور فيهما الإدارة الذاتية شيئاً، ولم تنشئ محطات جديدة، أو عنفات جديدة، وكذلك قطاع المياه مازال يعتمد على المحطات والآبار التي حفرها النظام سابقاً ولم تطوره الإدارة الذاتية. وتعتمد البلديات التابعة للإدارة الذاتية في تمويلها على الرسوم التي تأخذها من منح تراخيص البناء، بالإضافة لميزانية سنوية مقدمة من الإدارة الذاتية، ولكنها ميزانية بسيطة إذا تمّت مقارنتها مع ما يتم صرفه على الجانب العسكري والأمني، وكذلك تعتبر المنظمات الدولية مورداً مهماً للقطاع الخدمي في مناطق الإدارة الذاتية.



استفادت مؤسسات الإدارة الذاتية كثيراً من تمويل المنظمات الدولية لقطاع الخدمات، وخاصة المنظمات غير الحكومية التي بدأت منذ عام ٢٠١٥ بالمجيء للمنطقة وبلغ عددها العشرات، قدمت تلك المنظمات خدمات كثيرة متعلقة بالمرافق الصحية، ومياه الشرب و القطاع الصحي - الطبي -، بالإضافة لخدمات مخصصة للمخيمات والنازحين.<sup>16</sup>

### • التربية والتعليم :

أدخلت الإدارة الذاتية عام ٢٠١٤ مادة اللغة الكردية في المدارس بمعدل حصة واحدة يومياً، وفي العام الدراسي ٢٠١٥ - ٢٠١٦ بدأت الإدارة الذاتية بفرض مناهجها في المدارس الخاضعة لسيطرتها، وبدأت بالصفوف الثلاث من المرحلة الابتدائية، هذه الخطوة التي رفضها النظام، رفضاً أيضاً معظم السكان المحليين بالإضافة للمجلس الوطني الكردي والأحزاب السياسية الأخرى كالمنظمة الآثورية الديمقراطية، والحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا. وردّ النظام على هذه الخطوة بإيقاف التعليم في جميع المدارس الابتدائية (من الصف الأول للسادس) في المدارس الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية، وأبقى فقط على المدارس في المربعات الأمنية وبعض القرى الخاضعة لسيطرته، ومن طرفه أصرّ حزب الاتحاد الديمقراطي والإدارة الذاتية على فرض مناهجها في المدارس، واستمرت في توسيع المنهاج كل سنة على ثلاث صفوف إضافية، وحالياً تدرس مناهجها حتى الصف الحادي عشر، وتخطط لفرضها على البكالوريا في السنة القادمة.

يُدرّس في مناطق الإدارة الذاتية نوعان من المناهج هي (مناهج الإدارة الذاتية) التي تدرّس حالياً في مناطق الجزيرة وكوباني ومناطق قليلة من الرقة، ومناهج (اليونيسيف) وتدرس في مناطق دير الزور والرقة ومنبج، وهي تقتصر على المواد الأساسية فقط، و بحسب مسؤولي التربية في الإدارة الذاتية فإنها تخطط لتوحيد المناهج في جميع مناطقها.

المناهج الأولى التي فرضتها الإدارة الذاتية كانت مناهج تدرّس في (مخيم مخمور) في إقليم كردستان العراق الخاضع لسيطرة حزب العمال الكردستاني، وكانت مناهج مؤدلجة بشكل كبير من الناحية السياسية، وبعد سنتين بدأت بتأليف مناهج جديدة، وفي الأول من أيار من عام ٢٠١٨ افتتحت الإدارة الذاتية مؤسسة المناهج والكتب في شمال وشرق سوريا والتي ستشرف على تأليف المناهج، وتخطط لتوحيد المناهج في مناطق الإدارة الذاتية.<sup>17</sup>



Middle East Forum  
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

لا تحتوي المناهج الدراسية للإدارة الذاتية على مواد مؤدّجة كثيرة، ولكن في نفس الوقت لا تخلو منها، ففي الكتب التاريخية وكتب الأخلاق يركّز المنهاج على ترويج نظرة حزب الاتحاد الديمقراطي السياسية والفلسفية، بالإضافة للترويج لنظرية الأمة الديمقراطية، ويخصص فصلاً دراسياً لتاريخ حزب العمال الكردستاني وقياداته، ولكن الكمية الأكبر من الأدّجة تتجلى في النظام الإداري والكادر التدريسي في المدارس، ولا سيما في المناطق الكردية، حيث يتم إجبار الطلاب أحياناً، وغالباً ما يتم إجبار الكادر التدريسي على المشاركة في معظم الاحتفالات والتظاهرات التي ينظمها حزب الاتحاد الديمقراطي أو حركة المجتمع الديمقراطي، كما يتم تعطيل المدارس أثناء أي تظاهرة لفتح المجال للمدرسين للمشاركة فيها، ويتم رفع صور عبد الله أوجلان، ورموز الحزب وشعاراته في جميع المدارس والمناسبات الطلابية، ويتم فتح المجال لكوادر الاتحاد الديمقراطي بالتواصل مع الطلاب والترويج لأفكار الحزب بينهم.

عملياً يمكن اعتبار المؤسسات التعليمية حالياً في المناطق الكردية في سوريا مؤسسات تعليمية لحزب الاتحاد الديمقراطي / حركة المجتمع الديمقراطي، فهي صاحبة القرار في تحديد مضمون المنهاج، وشكل النظام الدراسي، وتحديد العطل الرسمية للمؤسسات التعليمية، فعلى سبيل المثال يتم اعتبار 10 شباط عطلة رسمية لأنه اليوم الذي تمّ فيه اعتقال عبد الله أوجلان عام 1999، وكذلك يوم 6 نيسان وهو يوم ميلاد أوجلان، وكذلك يتم تنظيم فعاليات للطلاب والمدرسين في ذكرى تأسيس حزب العمال الكردستاني، وذكرى تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي، وغيرها من المناسبات الحزبية الخاصة، وليست الكردية العامة.

يبلغ عدد الطلاب في مناطق الإدارة الذاتية ما يقارب (789220) يدرسون في (4317) مدرسة منتشرة في مناطق الإدارة الذاتية وتخضع لسلطتها.

## • سياسياً :

أسست حركة المجتمع الديمقراطي عام ٢٠١٥ وبالتزامن مع مؤتمر الرياض الأول (مجلس سوريا الديمقراطي) كمظلة لتلك الأحزاب التي شكّلتها، بالإضافة لبعض التيارات والأحزاب والشخصيات السورية الأخرى كتيار قمح الذي كان يترأسه هيثم مناع، وأصبح هيثم مناع رئيس تيار قمح وإلهام أحمد عضوة الهيئة التنفيذية لحركة المجتمع الديمقراطي رئيسين مشتركين للمجلس، لكن انسحب مناع وتيار قمح من المجلس بعد إعلان مشروع الفدرالية في آذار ٢٠١٦.

حاول حزب الاتحاد الديمقراطي تسويق مجلس سوريا الديمقراطية على أنه معارضة سياسية سورية بديلة عن المعارضة التي تسميها بالخارجية والمتمثلة بالائتلاف الوطني وهيئة التفاوض، ولكن الرفض التركي لمشاركة المجلس بأي محفل دولي أو اجتماع بخصوص سوريا كان عائقاً أمام تسويق المجلس لنفسه، ولم ينجح بحضور أي اجتماع دولي، باستثناء عدة لقاءات في القاهرة وموسكو.

بقيت الإدارة الذاتية عملياً تحت هيمنة حركة المجتمع الديمقراطي وحزب الاتحاد الديمقراطي، فهي تعتبر الأمر النهائي، والكادر المسؤول عن الهيئة والمؤسسة بيده القرار الأخير، وعملياً بقيت الإدارة الذاتية بشكلها الإداري شكليةً فقط، أمّا القرار فقد بقي بيد حركة المجتمع الديمقراطي التي تحكمت بالمنطقة بشكل فردي دون إشراك حقيقي لأية قوة أخرى في إدارة المنطقة، ولكنّها عمدت لاحقاً إلى تأسيس أحزاب سورية، وأدخلتها في جسم الإدارة الذاتية لإيهام العالم الخارجي والإعلام بأنّ الإدارة الذاتية تعددية وتشاركية.

فشلت الإدارة الذاتية منذ إعلانها وحتى اليوم في الحصول على أي اعتراف دولي سواء من الدول التي تدعمها عسكرياً أو بغير ذلك، أو اعتراف محلي بها على الصعيدين الكردي والسوري (نظاماً ومعارضة)، والسبب الرئيسي يعود للرفض التركي لأية محاولة لإعطاء الشرعية لفروع حزب العمال الكردستاني في سوريا، وإصرار حركة المجتمع الديمقراطي على الاستئثار بالإدارة، وعدم إشراك أي حزب بشكل حقيقي منعتها من الحصول على أي اعتراف بشرعيتها على المستوى المحلي الكردي، وخاصة من قبل المجلس الوطني الكردي، أمّا سورياً فالنظام حتى اليوم يرفض الاعتراف بالإدارة الذاتية كجسم إداري منفصل عن دمشق، وكذلك المعارضة السورية ترفض مشروع الإدارة الذاتية القائم بشكله الحالي بسبب اتهامها لحزب الاتحاد الديمقراطي بالارتباط بحزب العمال الكردستاني من جهة، والعلاقة الجيدة بين المعارضة السورية وتركيا التي تعتبر حزب الاتحاد الديمقراطي فرعاً لحزب العمال الكردستاني من جهة ثانية.





رغم إعلان مشروع الفدرالية في آذار ٢٠١٦، وتنفيذ خطوات عملية نحو تطبيق المشروع، وبعدها تعديل مشروع الإدارة الذاتية لتصبح مشروعاً عاماً لمعظم مناطق الإدارة الذاتية، إلا أنّ الشكل الإداري والخدمي والعسكري وحتى السياسي لم يتغير كثيراً وبقيت المؤسسات تعمل بنفس طريقة شكل الإدارة الذاتية، مع اختلاف بسيط في بعض الورقيات، ويأتي ذلك بسبب الوقت القصير للمشاريع التي جاءت بعد مشروع الإدارة الذاتية فمشروع الفدرالية لم يستمر أكثر من سنة واحدة تقريباً، وكذلك مشروع الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا مازال جديداً، ولم يغيّر شيئاً من نظام الإدارة الذاتية الأول.

## الأكراد والفدرالية :

في آذار عام ٢٠١٦ خطت حركة المجتمع الديمقراطي /حزب الاتحاد الديمقراطي خطوةً أخرى نحو تثبيت سلطته في مناطق سيطرته، والمناطق التي سيطرت عليها «قسد» لاحقاً بدعم التحالف الدولي، وأعلن مع عدد من الأحزاب والعشائر، والشخصيات المقربة منه مشروع (فدرالية روج آفا وشمال سوريا)، وعقد المؤتمر التأسيسي الأول في مدينة الرميلان بمحافظة الحسكة، والذي تمخض عنه تأسيس (المجلس التأسيسي للفدرالية الديمقراطية في روج آفا وشمال سوريا) وتم تعيين (منصور السلوم) من تل أبيب، و(هدية يوسف) من عفرين كرئيسين مشتركين للمجلس التأسيسي، وتمّ اعتماد وثيقة سياسية تعتمد النظام الفدرالي لهذه المناطق باسم (النظام الاتحادي الديمقراطي لروج آفا - شمال سوريا)، وعلى الرغم من أنّ البرنامج السياسي لحزب الاتحاد الديمقراطي لم يكن يتضمن المطالبة بالفدرالية كحل للقضية الكردية في سوريا إلاّ أنّه استبق تعديل برنامجه السياسي، وأعلن هذه الخطوة لعدة أسباب :

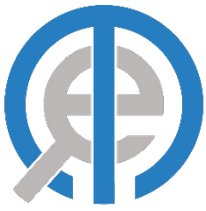
● استغلال الأوضاع التي كانت سائدة آنذاك، وانشغال النظام بمعاركه مع المعارضة، والمعارضة بمعاركها الداخلية من جهة، ومع النظام من جهة أخرى، وذلك لفرض أمر واقع جغرافياً وسياسياً.

● الصلاحيات الواسعة للنظام الفدرالي مقارنة مع نظام الإدارة الذاتية من الناحية السياسية والجغرافية والعسكرية، ورغبة الحزب في الاستفادة من هذه الصلاحيات مستقبلاً في حال نجح مشروعه الفدرالي.

● استغلال الحرب على داعش ووجود التحالف الدولي بقوة في مناطق سيطرة الحزب، وبالتالي عدم قدرة أي قوة معارضة للفدرالية من القيام بعمل عسكري لإيقاف المشروع.

● الدعم الدولي لقوات سوريا الديمقراطية الذي كان في أوجه في تلك الفترة واعتقاد حزب الاتحاد الديمقراطي أنّ الدعم سيستمر عسكرياً وسيصبح سياسياً أيضاً.

● إرسال حزب العمال الكردستاني رسالة لتركيا بأنّ الدولة الفيدرالية أصبحت على حدودها، و على تركيا الدخول في مفاوضات سياسية معها.



Middle East Forum  
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

قوبلت الخطوة برفض المجلس الوطني الكردي الذي اعتبرها خطوة استفرادية، وكذلك رفضت المعارضة السورية تحديد شكل مستقبل سوريا بمشاريع استباقية،<sup>18</sup> وانسحب تيار قمح برئاسة هيثم مناع من مجلس سوريا الديمقراطي احتجاجاً على هذه الخطوة، ورفض النظام السوري من جهته هذه الخطوة واعتبرها غير قانونية،<sup>19</sup> ويمكن تفسير رفض النظام لمشروع الحزب الفدرالي وعدم رفضه لمشروع الإدارة الذاتية سابقاً بأن مشروع الإدارة الذاتية عندما تمّ إعلانه عام ٢٠١٣ كان بتنسيق مع النظام، بالإضافة لوجود تنسيق عسكري وأمني بين الطرفين حينها، وذلك قبل تأسيس «قسد» وتقديم التحالف الدولي الدعم العسكري لها، أمّا المشروع الفدرالي فيبدو أنّه لم يكن بتنسيق مع النظام ولا سيما أنّ تشكيل «قسد» جاء بدعم دولي، وليس حكومياً على عكس وحدات حماية الشعب التي كانت بدعم من النظام السوري حينها، لذلك فمحاولة الحزب استغلال الأوضاع لصالحه دون التنسيق مع النظام لم يرق لأخير الذي رفض هذه الخطوة واعتبرها خيانة.

جميع هذه المواقف الراضية لم تثني حزب الاتحاد الديمقراطي عن الاستمرار بمشروعه، وتهيئة الأوضاع لتطبيق المشروع على الأرض، حيث نظم الحزب عشرات الاجتماعات واللقاءات مع العشائر والوجهاء والأهالي لشرح مشروعهم، وإعطاء الوعود بأن المشروع لن يكون مشروعاً لتقسيم سوريا، أو فدرالية قومية كردية.

عقد المجلس التأسيسي للفدرالية بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١٦ اجتماعه الثاني الذي قرر فيه إلغاء اسم «روج آفا» من تسمية المشروع، والإبقاء على اسم «فدرالية شمال سوريا» فقط، وذلك لإرضاء المكون العربي الذي بات يشكلّ جزءاً كبيراً من إدارته، وخاصة بعد سيطرة قوات سوريا الديمقراطية على مساحات واسعة من المناطق الجغرافية ذات الغالبية العربية من جهة، وإلغاء فكرة أنّ الفدرالية ستكون كردية أو ستؤسس إقليماً كردياً من جهة ثانية. تم في الاجتماع الثاني تأسيس (مجلس تنفيذي) لتطبيق مشروع الفدرالية والإشراف على الخطوات العملية لتطبيقها، وتمّ انتخاب كل من إلهام أحمد - كردية -، وسنحريب برصوم - سرياني - كرئيسين مشتركين للمجلس التنفيذي للنظام الفدرالي في شمال سوريا. وتم تغيير بعض التقسيمات الإدارية لتكون ملائمة للنظام الجديد (تم تقسيم مناطق سيطرتها لثلاثة أقاليم هي الجزيرة وكوباني وعفرين، وكل إقليم لمقاطعتين، وكل مقاطعة لعدد من النواحي والبلدات)، وقررت إجراء ثلاث جولات انتخابية تبدأ بانتخابات الكومينات /لجان الأحياء، وبعدها انتخابات مجالس المدن والنواحي والمقاطعات، وبعدها انتخابات مجالس الأقاليم والمؤتمر العام للفدرالية.



Middle East Forum  
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

تم إجراء جولتين من الانتخابات (الكومينات في أيلول ٢٠١٧، والمجالس المحلية ومجالس المقاطعات في سبتمبر ٢٠١٧)، وكان مقرراً أن تجري الانتخابات النهائية في بداية عام ٢٠١٨ ولكن العملية التركية في عفرين - غصن الزيتون - التي بدأت في يناير ٢٠١٨ حالت دون إجراء الجولة الثالثة، وكانت العملية بدايةً لنهاية مشروع الفدرالية بشكل نهائي.

تعتبر العملية التركية في عفرين من الأسباب الرئيسية لفشل المشروع الفدرالي الذي أعلنه حزب الاتحاد الديمقراطي، ولكن هناك أسباب أخرى تقف وراء عدم نجاح المشروع، وعدم استمراره، أهمها:

- مشروع الفدرالية الذي أعلنه حزب الاتحاد الديمقراطي كان مشروعاً من طرف واحد، وتمّ إعلانه من طرف كردي واحد، وكانت الصبغة الحزبية واضحةً عليه لذلك لم يلق المشروع أي دعم محلي كردي.
- المشروع في ظاهره لم يحمل طابعاً كردياً، ولكنه كان خاضعاً عملياً لسيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي وقيادته، بالإضافة لكوادر حزب العمال الكردستاني، لذلك لم يحظ المشروع بموافقة فعلية من العرب وغيرهم من مكونات المنطقة.
- معارضة معظم السوريين (نظاماً ومعارضة) لمشروع فدرالية أي جزء من سوريا من طرف واحد، لذلك تمت محاربة المشروع من كافة الجهات السياسية السورية.
- عدم مناسبة الجغرافية من ناحية التوزيع السكاني المتنوع، إضافة لاختلاف السيطرة العسكرية على مناطق المشروع الفدرالي الذي أعلنه الحزب، فمحافظة دير الزور مقسمة بين النظام و«قسد»، والرققة كذلك، وحلب مقسمة بين النظام و«قسد»، والمعارضة، وإعلان كل طرف لمشروع سياسي أو جغرافي يهدف لفصل تلك المناطق عن المناطق الأخرى لن يحظى بموافقة شعبية من السكان المحليين.
- اعتقاد حزب الاتحاد الديمقراطي بأن أمريكا ستدعم المشروع، وعدم حصول ذلك شكل سبباً إضافياً لفشل المشروع.





Middle East Forum  
FOR POLICY AND LEGAL STUDIES

## العودة للإدارة الذاتية :

بعد فشل مشروع الفدرالية تمّ إعلان (الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا) ولكن هذه المرة من قبل (مجلس سوريا الديمقراطي) وليس حركة المجتمع الديمقراطي. ففي آب ٢٠١٨ عقدت حركة المجتمع الديمقراطي مؤتمرها الثالث وأعلنت انسحابها من المجال السياسي والإداري، والتوجه لما أسمته بالميدان الثالث وهو ميدان منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية، وأعطت دورها السياسي والإداري لمجلس سوريا الديمقراطي الذي يعتبر مظلة سياسية للأحزاب والتجمعات الكردية والعربية والسريانية المقربة من حزب الاتحاد الديمقراطي، وجاءت خطوة الحركة هذه لإجراء بعض التغييرات في النظام الإداري والسياسي، وإرضاء العرب والعشائر الذين يتخوفون من سيطرة كلفة لحزب الاتحاد الديمقراطي على الإدارة الذاتية ومؤسساتها، واعتقاداً من الحركة أنّ مجلس سوريا الديمقراطية سيكون أكثر قبولاً على الصعيد المحلي والدولي من مبدأ أنها تمثل تنظيمات وشخصيات كردية وعربية وسريانية وتركمانية..إلخ.

ولكن حركة المجتمع الديمقراطي لم تطبق عملياً انسحابها من الجانب السياسي فمعظم قيادات الإدارة الذاتية الفاعلين هم أعضاء في الحركة.

أعلن مجلس سوريا الديمقراطي في سبتمبر ٢٠١٨ عن تأسيس (الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا)، والتي تضم سبع إدارات هي (الإدارة الذاتية في إقليم الجزيرة، والإدارة الذاتية في إقليم الفرات، والإدارة الذاتية في إقليم عفرين، والإدارة المدنية في منبج، والإدارة المدنية في الرقة، والإدارة المدنية في الطبقة، والإدارة المدنية في دير الزور)، وبدأت بتأسيس المجلس العام الذي يقوم بمهام شبيهة بمهام البرلمان، وترأسها كل من سهام قريو - مسيحية- وفريد عطي - كردي-)، وبعدها أسس المجلس العام للإدارة الذاتية المجلس التنفيذي الذي يتكون من (٩) هيئات<sup>20</sup>، وعدد من المكاتب التابعة للمجلس منها مكتب الدفاع والحماية الذاتية، ومكتب شؤون المنظمات الإنسانية. وترأس المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية كل من (عبد حامد المهباش - عربي- و بيريفان خالد - كردية-).

هذا المشروع مازال قائماً حتى اليوم، ولم تحدث فيه تغييرات جذرية مقارنة مع مشروع الإدارة الذاتية السابق، فالإدارة الجديدة تقوم فقط بمهام التنسيق بين الإدارات وتوحيد بعض القرارات والأنظمة بينها، ومن الناحية الأمنية فقد بقيت قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب مؤسسات مستقلة في قراراتها، بينما يتبع لمكتب الدفاع والحماية الذاتية للإدارة الذاتية قوات باسم (الحماية الذاتية) وهي أيضاً خاضعة لسلطة كوادر العسكريين، والناحية الأمنية تشرف عليها قوات الاسايش- قوى الأمن الداخلي، والتي خففت من قبضتها ضد معارضي حزب الاتحاد الديمقراطي والإدارة الذاتية بسبب محاولة توحيد الصف الكردي من قبل بعض الدول والقوى المحلية.<sup>21</sup>

بعد العملية التركية في رأس العين تل أبيض، وحصول اتفاق عسكري بين النظام والإدارة الذاتية يقضي بانتشار الجيش السوري على الحدود التركية، بدأ الطرفان وبوساطة روسية في الدخول في مفاوضات على مصير ومستقبل المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، ولكن هذه المرة ليس تحت اسم الإدارة الذاتية أو الفدرالية بل على نوع من اللامركزية قد تكون لا مركزية إدارية أو إدارة محلية موسعة، أو حكما محليا.



لا تختلف الإدارة الجديدة عن المشاريع السابقة من ناحية تحكم الكوادر بها، ولكن هذه المرة بمناصب رسمية، مثل نائب رئيس الهيئة أو مستشار رئيس الهيئة، فعلى سبيل المثال تم تعيين (فرهاد ديرك/فرهاد شبلي) نائبا لرئيس المجلس التنفيذي، ولكنه عملياً يقود المجلس التنفيذي، وهو عضو في الهيئة التنفيذية لحركة المجتمع الديمقراطي، وأيضاً تم تعيين (بدران جيا كرد) نائبا للرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي وهو أيضاً عضو الهيئة التنفيذية لحركة المجتمع الديمقراطي، والمسؤول السابق على الإدارة الذاتية في الجزيرة، وكذلك تم تعيين (أمينة أوسي) نائبة لرئيس المجلس التنفيذي وهي قيادية سابقة في حزب الاتحاد الديمقراطي هي أيضاً قيادية ضمن صفوف حزب الاتحاد الديمقراطي، كما اعتمدت الإدارة الجديدة نظام الرئاسة المشتركة لهيئاتها وهو نظام موجود لدى حزب الاتحاد الديمقراطي فقط.





Middle East Forum  
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

## المفاوضات مع النظام على إدارة محلية :

المفاوضات بين حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام السوري ليست مفاوضات جديدة أو حديثة العهد، فالعلاقة بين الطرفين لم تنقطع منذ تسليم المناطق الكردية في سوريا للحزب بعد الثورة، ولكن يمكن أن نقول إن العلاقة بين الطرفين شهدت محطات لم تكن العلاقة فيها جيدة لأسباب تتعلق باختلاف المصالح، واختلاف الحلفاء والداعمين، ولكن الطرفين أبقيا على قنوات التواصل مفتوحة.

مع بدء تركيا عملياتها العسكرية في عفرين في يناير ٢٠١٨ دخل النظام ووحدات حماية الشعب في مفاوضات تهدف لمشاركة الجيش السوري في صد هجوم الجيش التركي، وفي النهاية توصل الطرفان لاتفاق عسكري يتضمن مشاركة النظام في المعارك في عفرين بالإضافة لمشاركة النظام في إدارة المناطق الخاضعة لسيطرة الحزب في ريف حلب كتل رفعت ومنغ وغيرها، وتسليم عدة أحياء في مدينة حلب للنظام كانت وحدات حماية الشعب قد سيطرت عليها بعد العملية العسكرية للنظام وروسيا في حلب وهي أحياء (الأشرفية، الشيخ فارس، بستان باشا، وهلك فوقاني وتحتاني وغيرها)، وبعد هذه الجولة شهدت المفاوضات بين الطرفين عدة جولات أخرى على أمل أن يشمل الاتفاق المناطق الأخرى التابعة لسيطرة «قسد» إلا أن تلك المفاوضات لم تنجح حينها لعدة أسباب :

إصرار النظام على إلغاء الإدارة الذاتية، والتفاوض على قانون الإدارة المحلية فقط، بينما أصرّ الطرف الآخر على منح الاعتراف بالإدارات الذاتية والمدنية التي تم إعلانها في مناطق سيطرة «قسد».

رغبة الإدارة الذاتية بمنح «قسد» خصوصية عسكرية ضمن الجيش السوري، الأمر الذي رفضه النظام.

رفض الولايات المتحدة لعودة النظام للمناطق التي انتزعتها من داعش، وارتباط «قسد» بتفاهات مع الولايات المتحدة متعلقة بالحرب ضد داعش، حيث كانت داعش حينها مسيطرةً على مناطق في ريف دير الزور.



Middle East Forum  
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

بعد هذه الجولة توقفت المفاوضات المباشرة بين الطرفين بسبب العملية العسكرية التركية في رأس العين وتل أبيض، وعلى إثر هذه العملية دخل الطرفان في مفاوضات أخرى برعاية روسية، تمخضت عن التوصل لاتفاق عسكري يقضي بانتشار الجيش السوري على كافة الحدود التركية السورية في مناطق سيطرة «قسد»، وتأجيل مناقشة المواضيع الأخرى لجولات لاحقة، وعلى الرغم من أنّ النظام في الجولات السابقة لم يكن يوافق على مناقشة الجانب العسكري دون الجوانب الإدارية والخدمية، إلا أنّه وافق هذه المرة بسبب الضغط الروسي الذي كان يسعى إلى أن يتوصل الطرفان لاتفاق يقضي بعودة النظام لمناطق الإدارة الذاتية تدريجياً، وعدم رغبة روسيا بتوسع العمليات العسكرية التركية في مناطق أخرى.

عقد الطرفان عدة جولات تفاوضية بحضور (علي مملوك) من طرف النظام وعدد من أعضاء مكتبه، وبحضور شخصيات من قبل الإدارة الذاتية وحزب الاتحاد الديمقراطي منهم (بدران جيا كرد، إلهام احمد، إبراهيم القفطان، سنحريب برصوم) بالإضافة لـ (أحمد سليمان) عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، وسبق اللقاء المباشر بين الطرفين لقاءات ثنائية بين النظام وروسيا، وبين الإدارة الذاتية وروسيا، في قاعدة حميميم، ومدينة القامشلي في ديسمبر ٢٠١٩، وشباط ٢٠٢٠، ثم عقد اللقاء الثلاثي في دمشق بحضور النظام والإدارة الذاتية وروسيا بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٥، واتفق الطرفان على إنشاء لجان تخصصية تناقش الوضع الإداري والتعليمي والعسكري، والوصول لنقاط مشتركة، ولكن حتى اللحظة لم تباشر اللجان عملها.



بدا من أجواء المفاوضات بين النظام والإدارة الذاتية أن الإدارة الذاتية وحزب الاتحاد الديمقراطي مستعدان لتقديم تنازلات متعلقة بشكل الإدارة الذاتية الحالي، والحوار على نوع من الحكم المحلي أو الإدارة المحلية، وفي نفس الوقت أبدى النظام استعداداً لمناقشة هذه الأمور بعد أن كان مصراً على إلغاء الإدارة الذاتية، وحل قوات سوريا الديمقراطية، وتأتي رغبة الطرفين في إبرام اتفاق من عدة أسباب، أهمها :

● رغبة النظام، وبضغط روسي بالعودة لما تبقى من مناطق تحت سيطرة «قسد» خشية وقوعها تحت السيطرة التركية

● رغبة حزب الاتحاد الديمقراطي والإدارة الذاتية في الحصول على صفة قانونية رسمية لمشروع الإدارة الذاتية، ولو كانت تحت اسم آخر، حتى يكتسب وجودها صفة قانونية.

● محاولة روسيا إرضاء تركيا، وثنيها عن القيام بعملية عسكرية أخرى ضد حزب العمال الكردستاني، عن طريق محاولة إبعاد حزب العمال الكردستاني عن حدودها، أو الحد من سيطرة الحزب المطلقة في تلك المناطق.

من غير المتوقع أن تحقق المفاوضات رغبة الطرفين، فالنظام يريد العودة بكامل صلاحياته إلى تلك المناطق، بينما ترفض الإدارة الذاتية ذلك وتطالب بالاعتراف بها أو منحها صلاحيات موسعة ولو كانت تحت اسم آخر، وكذلك سيصطدم أي اتفاق بين الطرفين بضرورة موافقة الولايات المتحدة حتى يتم تنفيذ بنوده المتعلقة بعودة النظام لمناطق دير الزور، أو حصوله على نسبة جيدة من النفط والغاز الواقع في مناطق نفوذ الولايات المتحدة، ومن غير المتوقع أن توافق واشنطن على ذلك في ظل بقاء النظام بشكله الحالي وهو ما يجعل تطبيق أي اتفاق بين النظام والإدارة الذاتية صعباً للغاية. ويعتبر الجانب العسكري من الجوانب المعقدة التي تصعب حصول أي اتفاق فالجيش السوري يطالب بحل قوات سوريا الديمقراطية ضمن الجيش دون أي ميزات وخصوصية، وفسد ترفض ذلك، وتطالب بمنحها خصوصية ضمن الجيش، بالإضافة للمشاكل المتعلقة بالتجنيد الإلزامي عند الطرفين، وعدم رغبة قسد بفك ارتباطها أو إنهاء مصالحتها مع الولايات المتحدة.

يبدو أن الحل الأمثل هو دخول الطرفين الكرديين في مفاوضات داخلية والاتفاق على شكل إداري وسياسي مناسب للكرد في سوريا، ويكون كذلك ملائماً للواقع الجغرافي والسياسي للمنطقة، ومن ثم الاتفاق على هذه المطالب مع المعارضة السورية من جهة، والتحضير للاتفاق مع النظام المستقبلي لسوريا من جهة أخرى، لأن أي اتفاق مع النظام الحالي لن يحظى باعتراف دولي وخاصة من الولايات المتحدة، وكذلك من المعارضة السورية.<sup>23</sup>



Middle East Forum  
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

## الخاتمة :

من الواضح أنّ جميع المشاريع التي حاولت حلّ القضية الكردية بمعزل عن القضية السورية العامة فشلت لأسباب موضوعية (سياسية وجغرافية)، أهم الأسباب السياسية تتجلى في رفض السوريين عموماً لأي مشروع فدرالي في سوريا، وكذلك رفض تركيا لأي مشروع قد يتسبب بإقامة إقليم كردي على حدودها الجنوبية، وتخوفها من أن يصبح ذلك الإقليم خاضعاً لحزب العمال الكردستاني ومصدراً يمدّه بالمال والمقاتلين، والأسباب الجغرافية تكمن في أنّ المناطق الكردية في سوريا ليست متجاورة ومتلاصقة، وهي عبارة عن خلجان على الحدود السورية التركية، فالمناطق الكردية في الجزيرة منفصلة عن كوباني، وكوباني منفصلة عن عفرين،<sup>24</sup> لذلك فلا يمكن فصل القضية الكردية في سوريا عن القضية السورية العامة والمتمثلة بوجود نظام مارس الظلم على كافة أطراف الشعب السوري، واستغل الطوائف والقوميات لمصالحه الحزبية والشخصية، ومحاولة بعض الجهات الكردية - بشكل مقصود أو غير مقصود - فصل القضية الكردية في سوريا، عن القضية السورية العامة، واعتبارها قضية قائمة بذاتها ومحاولات لن تكون ناجحة، بل وستضر بمستقبل الكرد في سوريا الذين لم ينفصلوا تاريخياً عن القضايا السورية سواءً أثناء الانتداب الفرنسي، أو ما بعده، وخلال فترات الحكم المتعاقبة للاستقلال، وصولاً لسنوات الثورة الممتدة منذ آذار 2011 وحتى اليوم، باستثناء حقبة حزب البعث الذي مارس الظلم على جميع المكونات في سوريا بدون استثناء، ولم تكن بعض الميزات الظاهرية لبعض الفئات سوى محاولة من البعث والأسد لبث فتنة بين الشعب السوري تمكّنه من البقاء في سدّة الحكم، ويثبت هذا أنّ من عارض النظام من أي طائفة كان مصيره الاعتقال دون أخذ طائفته أو قوميته بعين الاعتبار.

وهذا لا يعني عدم وجود قوانين استثنائية تعامل بها النظام وفرضها على الكرد في سوريا لبث التفرقة بين الشعب السوري، وأهمها قانون (الإحصاء الاستثنائي) ونتائجه المترتبة حتى اليوم، وكذلك مصادرة الأراضي الزراعية للكرد، والمرسوم ٤٩ لعام ٢٠٠٨، بالإضافة لمنعهم من العمل في بعض المؤسسات ولا سيما الأمنية، وحرمانهم من التوظيف، لذلك فعلى المعارضة السورية والحكومات المستقبلية في سوريا أن تعي وجود هذه القوانين وتعترف بها، وتعدّ بطلّها ضمن قانون يحمي حقوق جميع المتضررين وتعويضهم وجبر ضررهم.

تشهد علاقة كرد سوريا مع تركيا توتراً حاداً بسبب علاقات حزب الاتحاد الديمقراطي مع حزب العمال الكردستاني الذي تعبره تركيا منظمة إرهابية، وهو أمر خطير بالنسبة لمستقبل القضية الكردية في سوريا، فجميع المناطق الكردية هي مناطق حدودية مع تركيا، والحفاظ على علاقات جيدة وحسن جوار معها سيعود بشكل إيجابي على الكرد السوريين، وهو أمر لن يتحقق إن لم يقطع حزب الاتحاد الديمقراطي علاقته مع حزب العمال الكردستاني، وما سيساعد على تحقيق ذلك هو مشاركة فعالية للمجلس الوطني الكردي في الإدارة من جهة، والضغط الأمريكي على الحزب لإنجاح المفاوضات الكردية - الكردية، من جهة ثانية، وتأسيس جبهة كردية سورية قوية تكون قادرة على منافسة حزب الاتحاد الديمقراطي في حال رفض الأخير الانفصال عن حزب العمال الكردستاني.

العلاقة بين النظام السوري الحالي والأكراد هي علاقة عداة قديمة، ومن غير المتوقع أن تتحسن مع بقاء النظام بشكله القائم، ومصير المفاوضات بين الطرفين سيكون الفشل، لا سيما في ظل عدم مشاركة المجلس الوطني الكردي فيها، وهو العضو في الائتلاف السوري المعارض، فمن غير المتوقع أن يشارك في المفاوضات مع النظام، بالإضافة لرفض الولايات المتحدة عودة النظام بشكله الحالي لمنطقة شرق الفرات أو السماح له بالاستفادة من حقول النفط والغاز.



1- مركز أورينت فيجن، خيارات أكراد سوريا وسط العاصفة الإقليمية، 31/10/2015.

الرباط : [https://orient-news.net/ar/news\\_show/93044/0/%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AA-%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9](https://orient-news.net/ar/news_show/93044/0/%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AA-%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9)

2- انظر قناة تلفزيون أورينت على اليوتيوب، الزعماء الكرد الذين حكموا سوريا - زووم كورد، 2/9/2018.

الرباط : <https://www.youtube.com/watch?v=i22VFPO0ZFQ>

3- لمعرفة المزيد حول الإحصاء الاستثنائي انظر: الجزيرة، إحصاء الحسكة 1962، 1/4/2011.

الرباط : <https://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/4/1/%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%83%D8%A9-1962>

4- للمزيد حول هذا الموضوع انظر : مركز روداو للدراسات، د.آزاد أحمد علي، الحزام العربي في الجزيرة السورية.

الرباط : [http://www.rudaw.net/Library/Files/Uploaded%20Files/arabic/hizam\\_alarabi\\_rudaw.pdf](http://www.rudaw.net/Library/Files/Uploaded%20Files/arabic/hizam_alarabi_rudaw.pdf)

5- مصطلح الجزيرة كالخليج كان منتشرًا على لسان ضباط وعناصر الأمن قبل الثورة السورية، بحسب مشاهدات الباحث الشخصية، وبعض المقابلات مع السكان المحليين.

6- انظر على سبيل المثال للبرنامج السياسي لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا الذي اعتمده في مؤتمره الخامس عام 2005، مجلة الحوار، البرنامج السياسي لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية - يكيوتي، 26/6/2005.

الرباط : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=40054>

7- أعاد النظام الجنسية للأجانب، أمّا مكتومو القيد فلم يستعيدوا الجنسية السورية حتّى اليوم.

8- للتفاصيل انظر : هيومن رايتس ووتش، تحت الحكم الكردي، 18/6/2014.

الرباط : <https://www.hrw.org/ar/report/2014/06/19/256575#6181>

9- ولاتي مه، تصريح من المتحدث الرسمي لرئاسة إقليم كردستان بخصوص مستقبل سوريا، 4/3/2016.

الرباط : <https://www.welateme.info/erebi/modules.php?name=News&file=article&sid=20347>

10- صدق الواقع السوري، البيان الختامي الصادر عن المجلس الوطني الكردي في سوريا، 12/12/2017.

الرباط : [/https://www.vedeng.co/54267-2](https://www.vedeng.co/54267-2)

11- حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، البرنامج السياسي.

الرباط : <http://pydrojava.net/arabic/%d8%a7d9%84d8%a8d8%b1d9%86d8%a7d9%85d8%ac-%d8%a7d9%84d8%b3d9%8ad8%a7d8%b3d9%8a>

12- تنص الاتفاقيتان على أن يتشارك الطرفان في إدارة المنطقة الكردية في سوريا (إدارياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً).

---

13- حصلنا على معلومات بأن عناصر من شرطة النظام دربوا عناصر من الاسايش على كيفية كتابة الضبط، وأرشفة الأوراق.

---

14- محاكم النظام تقوم بتثبيت الزواج وبيع العقارات، أما محاكم الإدارة الذاتية فمختصة بالدرجة الأولى بالجنايات والجرح.

---

15- يتم استثمار ما يقارب 16000 برميل نبط يومياً، وما بين 8000 – 10000 جرة غاز منزلي يومياً، بحسب بعض المصادر الاقتصادية التي التقينا بها.

---

16- أهم المنظمات العاملة في مناطق الإدارة الذاتية (IRC International Rescue Committee)

Save the Children

(International Relief & Development (IRD

Mercy Corps

Care

(Norwegian Refugee Council (NRC

(Médecins Sans Frontières (MSF

(Agency for Technical Cooperation and Development (ACTED

Handicap International

People in Need

أطباء العالم Médecins du Monde

(Action contre la Faim (ACF منظمة العمل ضد الجوع

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)

برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)

اليونيسيف UNICEF

برنامج الأغذية العالمي (WFP)

---

17- الصفحة الرسمية للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، بيان الرئاسة المشتركة لهيئة التربية والتعليم في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا حول توحيد المناهج، 16/3/2020.

الرابط : <https://www.facebook.com/smensyria/posts/1266418273548107>

وانظر أيضاً تصريح من الرئاسة المشتركة لهيئة التربية والتعليم في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بتاريخ 11/3/2020.

الرابط : <https://www.facebook.com/smensyria/posts/1262567697266498>

---

18- الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة السورية، لا مكان لأية مشاريع استباقية تصادر إرادة الشعب السوري، 17/3/2016.

الرابط : <https://www.etilaf.org/press-release/%d9%84%d8%a7-%d9%85%d9%83%d8%a7%d9%86-%d9%84%d8%a3%d9%8a%d8%a9-%d9%85%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d9%8a-%d8%b9-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%a8%d8%a7%d9%82%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d8%b1-%d8%a5%d8%b1%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b9%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a>

---

19- الجزيرة نت، النظام والمعارضة يرفضان فدرالية كردية بسوريا، 17/3/2016.

الرابط : <https://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/3/17/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6%D8%A7%D9%86-%D9%81%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9>

---

<https://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/3/17/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6%D8%A7%D9%86-%D9%81%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9>

وانظر أيضاً : وكالة سانا، مصدر في الخارجية: سورية تحذر أي طرف تسول له نفسه النيل من وحدة أرضها وشعبها تحت أي عنوان، 17/3/2016. الرابط : <https://sana.sy/?p=354739>

---

20- هيئة الداخلية، هيئة التربية والتعليم، هيئة الإدارات المحلية، هيئة الاقتصاد والزراعة، هيئة المالية، هيئة الثقافة والفن، هيئة الصحة والبيئة، هيئة الشؤون الاجتماعية والعمل، وهيئة المرأة. وتم إلغاء هيئة الدفاع واستبدالها بـ (مكتب الدفاع والحماية الذاتية).

---

21- للمزيد حول هذه المبادرات انظر : منتدى الشرق الأوسط، تقدير موقف: مبادرة توحيد الصف الكردي في سوريا، عبد الرحيم سعيد.

الرابط : <https://policiesforum.me/wp-content/uploads/2020/05/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7.pdf>

---

22- التقينا أحد أعضاء وفد الإدارة الذاتية الذين حضروا الاجتماع، وأكد أنّ الطرفين اتفقا على تأسيس لجان لمناقشة الأمور الإدارية والتعليمية والعسكرية.

---

23- بحسب قيادات المجلس الوطني الكردي فإن الائتلاف مطلع على تفاصيل مفاوضات المجلس مع الاتحاد الديموقراطي، كما أن المجلس قدم ضمانات للائتلاف بألا تؤثر هذه المفاوضات بشكل سلبي على علاقة المجلس بالائتلاف.

---

24- تفصل منطقة تل أبيض بين المناطق الكردية في الجزيرة وكوباني، وتفصل مناطق منبج واعزاز والباب بين كوباني وعفرين

---



**Middle East Forum  
For Policies and Future Studies**

[www.policiesforum.me](http://www.policiesforum.me)

[info@policiesforum.me](mailto:info@policiesforum.me)